صورة جماعية لموظفي البنك مع مسؤولي الإدارة التنفيذية يتوسطهم فيصل العدساني

صورة جماعية لمسؤولي الإدارة التنفيذية يتوسطهم نائب الرئيس التنفيذي بالوكالة فيصل العدساني

يوفر حلولاً رقمية متكاملة تجمع بين السهولة والسرعة وأعلى معايير الأمان

«الخليج» يطلق تطبيقاً جديداً للخدمات المصرفية للشركات

■ فيصل العدساني: يجسّد رؤيتنا الإستراتيجية القائمة على الابتكار والتحول الرقمي المسؤول وتعزيز الشراكة
■ فيصل الغربللي: خطوة جديدة نحو شراكة أقوى وتجربة مصرفية أكثر تطوراً تدعم نمو أعمال الشركات
■ شمايل المرزوق: تمكن الشركات من مراجعة الحسابات والموافقة على المدفوعات ومتابعة العمليات
■ حسن فياض: نقلة نوعية في تجربة عملاء قطاع الشركات وفقاً لأفضل الممارسات الإقليمية والعالمية

فيصل الغربللي يلقي كلمته

شمايل المرزوق متحدثة

حسن فياض متحدثاً

جانب من الحضور يتقدمهم سامي محفوظ

أعلن بنك الخليج عن إطلاق تطبيق جديد مخصص لقطاع الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة، صمم خصيصا لتلبية احتياجات مختلف قطاعات الأعمال، وذلك في إطار حرصه المستمر على تقديم حلول رقمية مبتكرة تعزز مسيرته الناجحة في التحول الرقمي، وتواكب متطلبات وتطلعات العملاء.

وقال نائب الرئيس التنفيذي بالوكالة في بنك الخليج، فيصل العدساني، عقب المؤتمر الصحافي الذي أقيم أمس، بحضور عدد كبير من ممثلي ومسؤولي الشركات: يجسد التطبيق الجديد التزام بنك الخليج برؤيته الاستراتيجية القائمة على الابتكار، والتحول الرقمي المسؤول، وتعزيز الشراكة مع عملائنا في مختلف القطاعات. وأضاف: حرصنا على أن يكون هذا التطبيق جزءا من منظومة متكاملة من الخدمات الرقمية التي تجمع بين السهولة والمرونة وأعلى معايير الأمان، بما يواكب تطلعات مجتمع الأعمال ويعزز قدرتهم على اتخاذ القرار بثقة وفي الوقت المناسب.

من جانبه، قال مدير عام الخدمات المصرفية الدولية، فيصل الغربللي: نؤمن في بنك الخليج بأن التجربة المصرفية الناجحة لا تقوم فقط على السهولة والسرعة، بل على الثقة والأمان، وهما عنصران أساسيان في علاقتنا المستمرة مع عملائنا. وأضاف: التحول الرقمي بالنسبة لنا لا يعني استبدال القنوات المصرفية القائمة، بل تعزيز تجربة العميل من خلال تكامل القنوات. ومن هذا المنطلق، تم تصميم تطبيق بنك الخليج لقطاع الشركات ليكون قناة مكملة لتجربة الخدمات المصرفية المميزة عبر الإنترنت. وأوضح أن دور التطبيق يتمثل في تسهيل وتسريع عملية اتخاذ القرار، لاسيما فيما يتعلق بالموافقات الضرورية والحساسة، التي تنفذها فرق العمل بالشركة، مما يمنح أصحاب الأعمال مرونة أكبر، وتحكما أسرع، وتجربة مصرفية أكثر سلاسة في أي وقت ومن أي مكان.

وتابع الغربللي: حرصنا خلال جميع مراحل تصميم وتطوير التطبيق على إشراك عملائنا من قطاع الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال زيارات ميدانية وجلسات تفاعلية، استمعنا خلالها إلى ملاحظاتهم واحتياجاتهم الفعلية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على بساطة واجهة التطبيق وسهولة استخدامه وتركيزه على الوظائف الأساسية التي تهم عملاءنا. وأضاف أنه تم توحيد التصميم وتجربة الاستخدام مع تطبيق بنك الخليج للأفراد، بهدف تعزيز الألفة وسهولة الاعتماد، وتقليل أي عوائق أمام الاستخدام اليومي، لاسيما لدى العملاء الذين يتعاملون مع البنك على المستويين الشخصي والتجاري.

وأكد الغربللي أنه في ظل التوسع في استخدام القنوات الرقمية، يبقى أمن المعلومات وخصوصية البيانات على رأس أولويات البنك، مشيرا إلى أن التطبيق تم تطويره وفق أعلى معايير الحوكمة والأمن، مع تطبيق أنظمة حماية متقدمة وإجراءات تحقق متعددة تضمن سلامة العمليات وتحمي بيانات العملاء، وتمنحهم الثقة والاطمئنان عند تنفيذ المعاملات والموافقات، مشيرا إلى دور بنك الخليج في دعم حملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي لتعزيز الوعي المالي والأمن السيبراني، وترسيخ ثقافة الاستخدام الآمن للخدمات المصرفية الرقمية.

وتابع: طموحنا لا يقتصر على تقديم حل مصرفي محلي، بل نسعى إلى أن يكون هذا التطبيق نموذجا يحتذى إقليميا وعالميا من حيث سهولة الاستخدام وتجربة العميل. ونعتبر ملاحظات عملائنا جزءا أساسيا من رحلة التطوير المستمرة، وندعوهم دائما لمشاركتنا آراءهم لمواصلة التحسين والتطوير.

واختتم كلمته بالقول: نتطلع إلى أن يكون هذا التطبيق خطوة جديدة نحو شراكة أقوى، وتجربة مصرفية أكثر تطورا، تسهم في دعم نمو أعمال الشركات وتعزز ازدهار اقتصاد وطننا الحبيب.

مزايا تنافسية

من جانبها، استعرضت مساعد مدير عام الخدمات المصرفية للشركات، م.شمايل المرزوق، المزايا التنافسية لتطبيق بنك الخليج لقطاع الشركات، مشيرة إلى أن التطبيق يواكب الطلب المتزايد على الوصول الفوري عبر الأجهزة الذكية، في ظل تحول الشركات إلى نماذج عمل أكثر سرعة ومرونة واعتمادا على التكنولوجيا. وأوضحت أن التطبيق الجديد يمثل منصة متكاملة تمكن الشركات من مراجعة الحسابات، والموافقة على المدفوعات، ومتابعة العمليات، وإدارة الصلاحيات بسهولة وسرعة وبمستوى عال من الأمان. وأكدت أن استراتيجية البنك لا تقتصر على مواكبة التحول الرقمي، بل تتجاوزه إلى استباقه وقيادته، من خلال تطوير القدرات الرقمية بشكل مستمر لدعم أعمال المستقبل، مع تركيز خاص على قطاع الخدمات المصرفية للشركات باعتباره عنصرا أساسيا في خلق قيمة طويلة الأمد.

نقلة نوعية

بدوره، قال مدير قسم القنوات الرقمية حسن فياض إن التطبيق الجديد يمثل نقلة نوعية في تجربة عملاء قطاع الشركات، ويعد من بين الأسهل والأسرع والأكثر تطورا على مستوى القطاع المصرفي.

وأوضح أن التطبيق يعزز تجربة العميل السلسة مع بنك الخليج، من خلال جمع جميع الخدمات والمعاملات المصرفية التي تحتاجها الشركات، باختلاف أحجامها وأنشطتها، في منصة واحدة، وبما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، وفي مقدمتها تسريع إنجاز المعاملات، وتقليل المخاطر عبر تعزيز مستويات الرؤية والرقابة، وتبسيط العمليات المعقدة من خلال الرقمنة. وأشار إلى أن تطوير التطبيق استند إلى أبحاث مقارنة بأفضل الممارسات الإقليمية والعالمية، وفهم عميق لاحتياجات المديرين الماليين وأصحاب الأعمال، مع تصميم يوازن بين الابتكار والحفاظ على التجربة المألوفة للعملاء الحاليين، وواجهة استخدام عصرية وسهلة التبني وقابلة للتوسع مستقبلا، بما يخدم رواد الأعمال، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الكبرى على حد سواء.

الكويت تستضيف قادة دوليين خلال «معرض ومؤتمر الكويت للنفط والغاز»

أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف السعود أن النسخة الخامسة من معرض ومؤتمر الكويت للنفط والغاز، الذي يقام الأسبوع المقبل تحت رعاية وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله، يمثل فرصة استثنائية تجمع القادة والخبراء والمبتكرين من مختلف أنحاء الصناعة النفطية تحت سقف واحد، وأصبح منصة دولية رائدة تثري الحوار وتعزز الشراكات وتسهم في رسم ملامح مستقبل قطاع الطاقة.

وأوضح السعود أن تطور موضوعات المؤتمر الذي يحمل شعار «تشكيل طاقة المستقبل»، جاء مواكبا للتحولات المتسارعة في الصناعة النفطية العالمية، من الاستكشاف والإنتاج إلى الاستدامة وخفض الانبعاثات والتحول بالطاقة والرقمنة.

الشيخ نواف السعود

وأكد أن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة مستمرة في تعزيز دور الكويت كمنتج موثوق ومسؤول للطاقة، ملتزمة بتوفير إمدادات مستقرة للأسواق العالمية، وبأعلى معايير السلامة والبيئة والتميز التشغيلي، ضمن رؤية استراتيجية توازن بين أمن الطاقة ومتطلبات التنمية المستدامة.

وسيشهد المؤتمر مشاركة رفيعة المستوى من قادة دوليين بارزين، من بينهم وزير النفط طارق الرومي، ووزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وم.كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية المصري، إضافة إلى نخبة من الرؤساء التنفيذيين لكبرى شركات الطاقة العالمية ومن ضمنهم وائل صوان ممثلا عن شركة شل وباترك بويانيه ممثلا عن شركة توتال انرجيز وأشرف المعمري ممثلا عن شركة أوكيو.

وستتناول الجلسات الوزارية والتنفيذية والاستراتيجية مستقبل القطاع ووجهات النظر حول تحدياته وفرصه، كما من المتوقع أن يستقطب الحدث نحو 3 آلاف مشارك وزائر، مع تسجيل 1485 ورقة علمية، ومشاركة 54 شركة عالمية ومحلية في المعرض المصاحب للمؤتمر والذي سيعقد في قاعة الأرينا، ما يؤكد الزخم الدولي الكبير والاهتمام المتنامي بالمؤتمر وقيمته العلمية.

«منتدى الاتحاد الكويتي للمقاولين» منصة وطنية لتبني المعايير التعاقدية الدولية

تشهد الكويت توجها إصلاحيا واضحا لتطوير المنظومة التشريعية والتنظيمية، بقيادة صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وبما يعكس حرص القيادة الحكيمة على ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة، ودعم مسارات التنمية الشاملة.

وفي هذا السياق، أعلن رئيس مجلس إدارة الاتحاد الكويتي للمقاولين بدر مشاري الحميضي، عن إطلاق منتدى الاتحاد الكويتي للمقاولين تحت عنوان «من المحلي إلى العالمي: مسار الكويت نحو المعايير الدولية في التعاقد»، والمقرر عقده يوم الثلاثاء 11 فبراير المقبل، بفندق جيه دبليو ماريوت، بمشاركة رفيعة المستوى من القيادات الحكومية، والخبراء الدوليين، والاتحادات المهنية، والجهات المعنية بقطاع التشييد والبناء والمقاولات.

وأكد الحميضي أن تنظيم هذا المنتدى يأتي انسجاما مع التوجهات الوطنية الرامية إلى تحديث بيئة التعاقدات الحكومية، ومعالجة التحديات التي واجهت تنفيذ المشاريع العامة خلال السنوات الماضية، لاسيما ما يتعلق بتأخير الإنجاز، وتضخم التكاليف، وتزايد النزاعات التعاقدية، مشيرا إلى أن تطوير الإطار التعاقدي يعد عنصرا أساسيا في تحسين كفاءة الإنفاق العام وتعزيز ثقة المستثمرين والقطاع الخاص.

بدر الحميضي

وأوضح أن المنتدى يشكل منصة وطنية متخصصة لمناقشة تبني المعايير التعاقدية الدولية، وعلى رأسها نماذج عقود الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (FIDIC)، بالتنسيق مع اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية، واستعراض أفضل الممارسات العالمية والإقليمية في هذا المجال، وبحث آليات مواءمتها مع البيئة التشريعية والمؤسسية في دولة الكويت، بما يحقق التوازن بين أطراف المشروع، ويحد من النزاعات، ويرفع جودة التنفيذ.

وأضاف أن برنامج المنتدى يتضمن كلمات رئيسية لقيادات حكومية وخبراء دوليين في مجالات التعاقدات والبنية التحتية، إلى جانب جلسات حوارية متخصصة تناقش الأطر القانونية والتنظيمية، والتجارب الإقليمية، ومتطلبات الجاهزية المؤسسية لتطبيق المعايير الدولية، على أن يختتم المنتدى بإعلان توصيات رسمية يرفعها الاتحاد الكويتي للمقاولين إلى الجهات الحكومية المعنية، دعما لمسار الإصلاح المؤسسي في قطاع التشييد والبناء والمقاولات.

وأشار إلى أن المنتدى يعكس التزام الاتحاد الكويتي للمقاولين بدوره كشريك استراتيجي للدولة، ليس فقط كممثل مهني للقطاع، بل كجهة فاعلة في الإسهام بصياغة السياسات العامة وتقديم رؤى عملية قابلة للتطبيق، بما يعزز مناخ الأعمال، ويدعم مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية الكويت 2035.

واختتم الحميضي تصريحه بدعوة الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المهنية، والخبراء والمهتمين بقطاع التشييد والبناء والمقاولات إلى المشاركة الفاعلة في هذا الحدث الوطني، مؤكدا أن مخرجات المنتدى ستشكل محطة مفصلية نحو مرحلة جديدة من التعاقدات الحكومية القائمة على الشراكة، والشفافية، والمعايير الدولية.

تحت شعار «رؤى وإستراتيجيات تشكل الفرص»

«برقان» و«كامكو إنفست» يعلنان جاهزيتهما لاستضافة مؤتمرهما الاستثماري الثالث

أكد بنك برقان و«كامكو إنفست» جاهزيتهما لاستضافة النسخة الثالثة من مؤتمرهما الاستثماري السنوي، والمقرر عقده في فندق سانت ريجيس الكويت يوم الإثنين الموافق 2 فبراير 2026، تحت شعار «رؤى واستراتيجيات تشكل الفرص»، وامتدادا للنجاح الذي حققته النسخ السابقة، والتي عززت مكانته كمنتدى استثماري رائد في الكويت والمنطقة، من المتوقع أن يجمع المؤتمر نخبة من قادة الفكر ومديري الأصول العالميين، وخبراء القطاع، لإجراء مناقشات معمقة حول العوامل والقوى التي تشكل بيئة الاستثمار في الوقت الراهن.

وبمشاركة مجتمع الاستثمار من الكويت والمنطقة والعالم، ستقدم جلسات مؤتمر الاستثمار 2026 رؤية شاملة حول أكثر القضايا إلحاحا وتأثيرا في حركة الأسواق. كما سيتناول المؤتمر محاور عالمية وإقليمية رئيسية تنبثق عن مشهد اقتصادي وجيوسياسي سريع التطور، بما في ذلك التحولات في موازين القوى العالمية، وتغيرات في ديناميكيات الاقتصاد الكلي، وتنامي تأثير التكنولوجيا على الاستثمارات وتخصيص رؤوس الأموال. كما سيولي المؤتمر اهتماما خاصا بمنطقة الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي، مع تسليط الضوء على كيفية مواصلة المنطقة تعزيز موقعها ضمن اقتصاد عالمي يتجه بشكل متزايد نحو التعددية القطبية.

كما ستتناول المناقشات التطورات في أسواق رأس المال وفئات الأصول المختلفة، إلى جانب استراتيجيات بناء المحافظ وتنويعها في بيئة عالية التقلب. إضافة إلى ذلك، سيستعرض المؤتمر اتجاهات الاستثمار القائمة على الابتكار، بما في ذلك الأسواق الخاصة والفرص المدفوعة بالتكنولوجيا، مع التركيز على كيفية تعامل المستثمرين مع ديناميكيات التقييم وآفاق النمو طويلة الأجل.

ومع استكمال الاستعدادات، يؤكد مؤتمر الاستثمار 2026 التزام بنك برقان و«كامكو إنفست» بتوفير منصة للحوار المستنير، وتبادل المعرفة، والمشاركة رفيعة المستوى. ويواصل المؤتمر دعم طموحات الكويت في تعزيز دورها كمركز مالي واستثماري إقليمي بارز. وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الاستثماري يأتي ثمرة للجهود المشتركة المتواصلة بين بنك برقان و«كامكو إنفست» ضمن شراكتهما الاستراتيجية، والتي تجمع بين الإمكانات المصرفية الشاملة لبنك برقان والخبرات الاستثمارية والاستشارية العميقة لـ«كامكو إنفست»، بهدف تقديم حلول مالية متكاملة ومتطورة لإدارة ثروات العملاء.

قواعد جديدة لتقييم أداء العاملين في «النفط»

أحمد مغربي

أصدرت مؤسسة البترول الكويتية تعميما إداريا جديدا حددت فيه الآلية التفصيلية لتقييم الأداء وصرف العلاوة السنوية لموظفي القطاع النفطي عن السنة المالية 2025/2026، مؤكدة أن استحقاق العلاوة يبدأ سنويا اعتبارا من 1 أبريل، ويرتبط بشكل مباشر بنتائج تقييم الأداء المعتمد عبر نظام AALY. وشدد التعميم على أن استكمال دورة تقييم الأداء شرط أساسي لصرف العلاوة، مع ضرورة الانتهاء من إدخال واعتماد التقييم النهائي بحد أقصى 14 فبراير 2026.

وفي هذا الإطار، أكدت شركة البترول الوطنية التزامها بإرشادات التوزيع المعتمدة، حيث حدد الحد الأقصى لتقييم «تجاوز التوقعات بشكل استثنائي» للمديرين ورؤساء الفرق بنسبة 70٪، مقابل 30٪ لبقية فئات التقييم، فيما سمح للموظفين دون مستوى رئيس فريق بنسبة 15٪ كحد أقصى لهذه الفئة، مع توزيع باقي النسب على مستويات التقييم الأخرى وفق الضوابط المحددة.

وبين التعميم أن الموظفين المنتهية خدماتهم قبل 1 أبريل 2026 أو من صدرت بحقهم إنذارات خطية نهائية خلال السنة المالية لا يستحقون العلاوة، في حين تصرف لمن حصلوا على إنذار أول أو ثان بعد انتهاء مدة سريانه. كما لا يتم تقييم من تم تعيينهم اعتبارا من 1 يناير 2026، ولا تصرف لهم علاوة عن السنة المالية، مع احتساب العلاوة بنسبة وتناسب لمن تراوحت خدمتهم بين 3 و9 أشهر، وصرفها كاملة لمن تجاوزت خدمتهم 9 أشهر.

وتناول التعميم أوضاع الإعارة والندب والابتعاث، إضافة إلى أثر الإجازات المرضية والمصنفة على الحد الأعلى للعلاوة، وصولا إلى عدم الاستحقاق عند تجاوز مدد محددة، مع الإبقاء على تقييم الأداء دون تغيير. كما أكد عدم صرف العلاوة خلال فترات الوقف عن العمل أو الإحالة للتحقيق، على أن تصرف بأثر رجعي في حال البراءة، وحدد حدا أدنى للعلاوة بقيمة 10 دنانير كويتية.

وأكدت أن من يحصل على تقييم «لم يحقق التوقعات المطلوبة» لا يستحق العلاوة السنوية، مشددة على أن التقييم يعكس مستوى الأداء، بينما تمثل العلاوة الزيادة المالية المضافة إلى الراتب الأساسي.